الأمم المتحدة

A/75/825

الجمعية العامة

Distr.: General
25 March 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 67 من جدول الأعمال

تقرير مجلس حقوق الإنسان

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

أتشرف بتعميم نص البيان المسجّل سلفًا الذي أدلت به رئيسة مجلس حقوق الإنسان ، إليزابيث-تيشي فسلبورغر (انظر المرفق) والذي عُرض خلال الجلسة العامة الحادية والعشرين للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة المعقودة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عملا بمقرر الجمعية العامة 506/75 المؤرخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

030521 290421 21-03909 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق

بيان رئيسة مجلس حقوق الإنسان إليزابيث تيشي – فيسلبيرغر

يشرفني اليوم أن أقدم التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان (A/75/53 و A/75/53/Add.1) وفقا لقراري الجمعية العامة 251/60 و 281/65 ولكن قبل أن أفعل ذلك، أود أن أهنئ الاتحاد الروسي، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وباكستان، وبوليفيا، وأوكرانيا، وباكستان، وبوليفيا، والسنغال، والصين، وغابون، وفرنسا، وكوبا، وكوت، ديفوار، وكوبا، والمكسيك، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على انتخابها أعضاء في مجلس حقوق الإنسان.

بهذه الصفة، ستُلقى على عاتق هذه الدول مسؤولية أكبر تتمثل في التمسك بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ضوء التطورات الراهنة، على النحو الذي اتفقت عليه جميع الدول الأعضاء في القرار 251/60 الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان في عام 2006. كذلك فإنها ستثري المجلس بمساهماتها.

أما بالنسبة للسنة الماضية، فغني عن القول إن وباء الفيروس التاجي (COVID-19) قد جعلها سنة صعبة جدا بالنسبة للمجلس. ويسعدني أن أبلغ بأن المجلس قد صمد أمام هذا التحدي وأثبت، رغم كل الصعاب، أنه على قدر المهمة المتمثلة في تنفيذ الولاية التي أناطتها به الجمعية، أي تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، من دون أي تمييز كان، وبطريقة عادلة ومتكافئة، وبذلك فقد بذل قصارى جهده للاستجابة للنداء من أجل العمل، الذي أطلقه الأمين العام في افتتاح الدورة العادية الأولى للمجلس في 24 شباط/فبراير.

لقد نُفذ برنامج عمل المجلس لعام 2020 تنفيذاً كاملاً. وعقدت الدورات العادية الثلاث المعتادة وتناولت قائمة طويلة من المواضيع التي تتطلب اهتمام المجلس، والعمل، كما كانت، على الرغم من القيود المتصلة بالوباء ترد في التقرير المعروض على الممثلين جميع القرارات والمقررات والبيانات التي اعتمدتها الرئيسة منذ أن خاطب سلفي الجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (انظر A/74/PV.23)

اتسم العمل في عام 2020 بالقيود المتصلة بالأوبئة التي كان على مجلس حقوق الإنسان أن يتكيف معها. وفي 13 آذار/مارس، اضطر المجلس إلى اتخاذ قرار عاجل بتعليق دورته العادية الثالثة والأربعين حتى إشعار آخر.' لقد فعل ذلك بعد أن قام على نحو استثنائي بتمديد جميع الولايات والأنشطة التي صدر بها تكليف، والتي بخلاف ذلك كانت ستنقضي مدتها، بغية تجنب أي ثغرة في الحماية.

خلال الأشهر الثلاثة من الإغلاق الذي أعقب ذلك، لم يلذْ المجلس وآلياته إلى الصمت، بل، بدلا من ذلك، وجد سبلا مبتكرة للاضطلاع بولايته. وسرعان ما تبين له أن أزمة "كوفيد–19" ليست حالة طوارئ صحية فحسب، بل إنها أزمة اقتصادية نتيجة لذلك، وتشكل أيضا تحديا كبيرا في مجال حقوق الإنسان. والواقع أنها كانت بمثابة عدسة مكبرة لقضايا حقوق الإنسان القائمة من قبل، ولا سيما في حالة الفئات الضعيفة والمهمشة من السكان.

بالنظر إلى أنه لم يكن بالإمكان عقد اجتماعات وجاهية، فقد عمد أعضاء المجلس والمراقبون المشاركون في منتدى عالمي، إلى عقد محادثات غير رسمية افتراضية بشأن مسائل حقوق الإنسان الناشئة عن أزمة جائحة كوفيد–19، أولا مع ميشيل باشليه، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ثم مع المكلفين

بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بعدها اكتشفنا أن آلاف الأشخاص من جميع أنحاء العالم يتابعون تلك المحادثات. وفي ضوء تلك المحادثات وعلى خلفية الأزمة المستمرة، اعتمد المجلس في 29 أيار/مايو، ولأول مرة على الإطلاق، من خلال إجراء الصمت، بياناً للرئيسة بشأن الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في مجال حقوق الإنسان (A/HRC/PRST/43/1) وكانت هذه أول وثيقة رسمية لحقوق الإنسان يعتمدها مجلس حقوق الإنسان في عام 2020.

كان المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في المجلس نشطين بنفس القدر أثناء الإغلاق. وأصدروا عددا كبيرا من النشرات الصحفية والرسائل المتعلقة بأثر وباء "كوفيد-19" على مختلف مجالات حقوق الإنسان. وكان العديد من هذه المبادرات قد أخذ زمامها بصورة مشتركة بين عدة مكلفين بولايات يعملون على الجوانب ذات الصلة.

من الجدير بالذكر أن مجلس حقوق الإنسان كان آخر منظمة في جنيف تغلق أبوابها، وكان أول من استأنف عمله في حزيران/يونيه، ما أن تمت إعادة فتح مباني الأمم المتحدة واستأنف دورته الثالثة والأربعين على نحو مختلط، أي أنه كان بوسع الوفود أن تختار بين عدم وجود أكثر من شخص واحد في قاعة الاجتماعات أو المشاركة الافتراضية وبالنسبة للمشاركين شخصيا، فقد اتُخذت تدابير صارمة، من قبيل ارتداء الأقنعة، حتى قبل أن توصي منظمة الصحة العالمية بذلك، إلى اقتفاء أثر المخالطين لمصابين. وفيما بعد اتخذ عدد من هيئات الأمم المتحدة الأخرى تلك التدابير التي حددها المجلس ونفذها.

مكّنت هذه المستجدات المجلس من الاضطلاع بولايته والاستجابة للتطورات الراهنة في جميع أنحاء العالم وبعد بضعة أيام فقط من استئناف جلساته الرسمية، عقد المجلس مناقشة عاجلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تستلهم العنصرية، والتي أثارها مقتل جورج فلويد. وبعد ذلك بشهرين، خلال دورتها الخامسة والأربعين، عقد المجلس مناقشة عاجلة بشأن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس.

يسعدني أن أقول إن مجلس حقوق الإنسان تمكّن من إكمال دوراته العادية الثلاث على الرغم من الظروف الاستثنائية. وقد اتخذ المجلس في هذه الدورات الثلاث ما مجموعه 97 قراراً وأربعة مقررات وبيانات للرئيسة، اعتمد 72 منها بدون تصويت . وهذه القرارات والمقررات والبيانات، مجتمعة، تعالج طائفة واسعة من مسائل حقوق الإنسان، التي لم يكن بعضها مدرجا في جدول أعماله من قبل إلا نادراً أو لم يكن أبداً وفيما يلي بعض الأمثلة: اتخذ المجلس للمرة الأولى القرار 45/29 بشأن تعزيز وحماية واحترام تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان في الحالات الإنسانية.

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أمعن المجلس النظر أيضاً في مساهمة احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في تحقيق المقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بها. أود التطرق إلى الذكرى الخامسة عشرة لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 بشأن المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛ والذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن (القرار 28/45) والذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان (القرار 23/45).

عموما، واصل المجلس إيلاء أهمية خاصة للمساءلة، وقرر تمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأراضي السورية، ولجنة التحقيق المعنية ببوروندي، وفريق الخبراء البارزين المعني

باليمن، ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، وفريق الخبراء الدوليين المعنيين بكاساي لمدة عام واحد. ومُدِدت ولاية البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في فنزويلا لمدة سنتين.

أود أيضا أن أبرز العمل المتواصل الذي يقوم به المجلس في مجال التعاون التقني وبناء القدرات. فعلى سبيل المثال، أنشأ المجلس، في قراره 43/39 بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات في ليبيا، الذي اعتمد في حزيران/يونيه بدون تصويت وبدعم من البلد المعني، بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في حالة حقوق الإنسان في ليبيا وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

قرر المجلس، في قراره 25/45 بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل زيادة تحسين حالة حقوق الإنسان في السودان، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر، إنهاء ولاية الخبير المستقل المعني بالسودان، ورحب بتمكن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من إنشاء مكتب قُطري مفوض بالكامل له وجود ميداني في السودان.

لقد اتُخذ قرار المجلس، 33/45 بشأن التعاون التقني وبناء القدرات من أجل زيادة تحسين حالة حقوق الإنسان في الفلبين، وهو قرار اتُخذ بقدر مماثل من الدعم من البلد المعني.

أود الآن الانتقال إلى قرارات المجلس التي تتضمن توصيات محددة للجمعية العامة في القرارات ذات الصلة في إطار البند 4 من جدول الأعمال، قرر المجلس إحالة جميع التقارير والإحاطات الشفوية التي قدمتها لجنة التحقيق بشأن سوريا إلى جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع توصية الجمعية العامة بتقديم التقارير إلى مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء المناسب؛ إحالة تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن إلى الجمعية العامة، مع التوصية بأن تحيل الجمعية التقرير إلى جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تحيل جميع التقارير والإحاطات الشفوية التي تقدمها المفوضة السامية بشأن حالة حقوق الإنسان في فنزويلا، وتقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في فنزويلا، لا سيما الحالة في منطقة أركو مينيرو ديل أورينوكو، إلى الجمعية العامة مع التوصية إلى الجمعية بأن تقدمها، إلى جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

أوصى المجلس أيضا بأن تقدم الجمعية العامة تقرير لجنة التحقيق المعنية ببوروندي إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة للنظر فيه واتخاذ الإجراءات المناسبة، مع مراعاة استنتاجات وتوصيات اللجنة ذات الصلة .

أخيرا، شجع المجلس، في قراره 23/45 بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، الجمعية العامة على اتخاذ قرار، في دورتها الحالية، تطلب فيه تنظيم مناسبة تذكارية خلال الجزء الرفيع المستوى من دورتها السادسة والسبعين.

لا يزال الكثيرون يسمون الاستعراض الدوري الشامل جوهرة في تاج مجلس حقوق الإنسان. ولا تزال المشاركة بنسبة 100 في المائة، ونحن نشق طريقنا خلال دورة الاستعراض الثالثة التي بدأت في أيار/مايو 2017، وكلها تجسد الإرادة السياسية على أعلى مستوى سياسي في جميع البلدان المعنية. ولم يزد عدد التوصيات فحسب، بل أصبحت أيضا عملية موجهة نحو السياسات على نحو متزايد، مع وجود صلات واضحة لها بالتنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة.

في كانون الثاني/يناير من هذا العام، خضعت 14 دولة للاستعراض الدوري. وللأسف، كان لا بد من تأجيل الدورة التالية، التي كان من المقرر عقدها أصلا في أيار/مايو، وذلك بسبب القيود المفروضة على اللجنة المشتركة بسبب قيود جائحة كوفيد-19، ومن المقرر حاليا أن يتحقق هذا في الأسبوعين المقبلين، ولأول مرة يجري فيها هذا على الإطلاق بطريقة مختلطة، إن لم نواجه تدابير جديدة متصلة بجائحة كوفيد-19.

لا يسعني أن أبلغ عن عمل وإنجازات مجلس حقوق الإنسان من دون الإشارة إلى مساهمة المجتمع المدني الذي يضطلع بدور أساسي في ضمان بقاء مداولات المجلس قريبة من الواقع في الميدان. ويؤدي المجتمع المدني أيضا دورا رئيسيا في جهود الرصد وبناء القدرات في بلدان المنشأ الخاصة بكل منها. وإسهامها ميزة فريدة من ميزات مجلس حقوق الإنسان مقارنة بجميع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى المنضوية تحت لواء منظومة الأمم المتحدة.

لذلك، لا بد من الحفاظ على الحيز المتاح للمشاركة والمساهمة النشطة للبلدان. ويسعدني أن أقول إن المجلس وجد حلولا مبتكرة هذا العام تمكن من مشاركة المجتمع المدني على الرغم من القيود المتصلة بـ "مؤتمر المنظمات غير الحكومية" (COVID-19) حيث تمكنت المنظمات غير الحكومية من المشاركة في الحوارات التفاعلية، ومناقشات الأفرقة، واعتماد الاستعراض الدوري الشامل بالرسائل عن طريق الفيديو.

ويسرني أيضا أن أبلغكم بأن فرقة العمل التابعة للمجلس والمعنية بتيسير إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد تم إنشائها في عام 2011، وعُهد إليها بولاية تتمثل في تعزيز إمكانية وصول الأشخاص من ذوي الإعاقة إلى المجلس وآلياته الخاصة، وقد واصلت الفرقة عملها من أجل التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أعمال المجلس. وفي عام 2020، عقد المجلس سبع مناقشات كانت متاحة تماماً، منها مناقشتان ميسرتان جزئياً.

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أنتقل إلى مسألة أخرى أثرت تأثيرا شديدا على عمل المجلس هذا العام، ألا وهي أزمة السيولة المالية للأمم المتحدة. ومن نتائجها أن عدد جلسات المجلس كان محدوداً للغاية، وأكثر صرامة من أي وقت مضى. وكان لا بد من تقليص عدد الجلسات التي كانت تعقد خلال وقت الغداء، وهي اجتماعات كانت باهظة التكلفة، كما يعلم الجميع، بسبب ترتيبات عمل المترجمين الشفويين، مما جعلها تتضاءل إلى جزء أصغر مما كان يُمنح في السنوات السابقة.

أدت جهود الرؤساء والمكاتب السابقة بالفعل إلى تقليص كبير في وقت الجلسات خلال السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، حققنا تخفيضاً بنحو 15 في المائة هذا العام، ولا سيما نتيجة للتدابير المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر 2019، والتنظيم الصارم للغاية لجميع جلساتنا. وبدلاً من عقد جلسات مكلفة خلال وقت الغداء، أضيفت أيام أخرى إلى الدورات العادية، وخُفضت مدة دوراتها بشكل طفيف، مما ساعد على تجنب توظيف أفرقة إضافية من المترجمين الشفويين.

كذلك فإن أزمة السيولة ألقت بظلالها على عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأُبلغ المجلس في آب/أغسطس بأن عددا من الأنشطة التي أذن بها المجلس رسميا، من قبيل الحلقات الدراسية والتقارير ومنتدى واحد، لا يمكن تنفيذها في عام 2020، بسبب الحالة المالية الراهنة والقيود المتصلة بالجائحة. وقد تفاوضت المفوضية مع جميع الجهات الراعية الرئيسية للأنشطة بشأن أفضل السُبل لتنفيذها في مرحلة لاحقة. ثم اعتمد المجلس المقرر A/HRC/DEC/45/113 بشأن طرائق تأجيل تنفيذ الأنشطة.

خلال الأسابيع المتبقية من هذا العام، سيكفل مكتب المجلس استمرار العمل، ولا سيما بهدف تعزيز كفاءة مجلس حقوق الإنسان وفعاليته. وسيركز في ذلك على ترشيد المبادرات، ولا سيما نتائجها، أي ما تتركه من أثر على ميزانية الأمم المتحدة وبرنامج عمل مجلس حقوق الإنسان.

يبدو لي أننا عشنا في عالم مختلف تماما عندما توليت هذه الولاية لأول مرة في بداية العام. ولم يخطر على بال أحد منا بأن حدوث تلك التطورات أو ما سيكون لها من أثر على عمل المؤسسات المتعددة الأطراف. ويسعدني أن أقول أنه على الرغم من العديد من التحديات والعقبات التي واجهها المجلس، فقد تحلى بكل ما يلزم من مرونة وقدرة على التكيف، ليس فقط في الاضطلاع بولايته، بل أيضا لمواجهة التحديات الأخيرة في مجال حقوق الإنسان وضمان ألا يُغفل أو يتم تجاهل التحديات التي طال أمدها أو التحديات التي تواجهها حقوق الإنسان، سواء تلك التي طال أمدها أو التي ظهرت في غمرة التطورات والتحديات الدولية الأخرى.